التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي: الخصائص والمقومات

د. فايدي كمال
جامعة البليدة

ملخص:

يشكل العالم الإسلامي أكثر من 20 % من مجموع سكان العالم، غير أنه يواجه تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، تتزايد حدتها بفعل تزايد وتسارع وتيرة العولمة.

وفي هذا الإطار، أصبحت البلدان العربية والإسلامية وخاصة الغنية منها، أي تلك المنتجة للنفط تشكل حقلاً خصباً للدراسة، والملاحظة والتحليل من قبل الباحثين والمختصين باعتبارها تعاني من مشاكل تنموية كبيرة رغم الإمكانات المالية الضخمة التي تمتلكها.

وفي خضم هذه الأبحاث، طفت الى السطح مفارقة بين الإسلام باعتباره ممارسة روحية وعقدية لهذه البلدان وبين التنمية الاقتصادية التي لا تزال تشكل هاجساً لهذه البلدان. وهنا تطرح مسالة الارتباط والتوافق بين الإسلام والتنمية الاقتصادية التي تبقى بعيدة عن التوضيح، رغم كثرة الأبحاث. وعليه، فإن الأدبيات النظرية التي تناولت هذا الموضوع أظهرت انقساماً في الآراء يمكن تلخيصه بين اتجاهين فكريين. حيث يقول البعض بأن الإسلام ضد السوق. بينما يرى البعض الأخر بأن الإسلام يشجع النمو.

وسنحاول في ظل هذا الانقسام الكشف عن الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع من خلال محاولة الإجابة على إشكالية الارتباط بين الإسلام باعتباره ممارسة عقدية وروحية وبين التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي.

Résumé:

Le monde Islamique qui représente environ 20 % de la population du monde, se trouve plus que jamais exposé à des changements économiques et sociaux sans commune mesure dont l'ampleur a été intensifiée par le processus de mondialisation.

Ainsi, les pays arabo-musulmans notamment les pays riches, en l'occurrence les pays producteurs de pétrole, sont devenus des cas d'étude, d'observation et d'analyse privilégié de la part des chercheurs.

Au cœur de leur recherche se trouve la dichotomie entre l'Islam, en tant que pratiques morales et religieuses et la croissance économique. La question de la corrélation ou de la compatibilité entre l'Islam et le développement écono-

المنارة للاستشارات

mique est loin d'être élucidée. Le débat mené autour de cette relation a pu partager la communauté des scientifiques historiens, Islamologues, politistes et récemment économistes, quoique l'intérêt du lien « Islam – développement économique » est relativement récent et les études empiriques menées dans ce domaine sont limitées.

La littérature sur un plan théorique est divisée en deux courants de pensée. Certains auteurs affirment que l'Islam est « anti-marché ». D'autres chercheurs affirment que l'Islam favorise la croissance. Nous nous sommes posé la question sur la manière de se positionner par rapport à ces points de vue. En d'autres termes, nous essayons d'apporter des éléments de réponse à la problématique de corrélation et causalité entre l'Islam en tant que pratique religieuse et morale et le développement économique.
Mots clés : développement économique, le développement en islam, l'économie islamique.

مقدمة:

نظراً لأهمية التنمية، ونتيجة السعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانيّة، ولاسيما المتخلفة منها، فإنّ "مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات، وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها تطور الأمم يقاس بمستوى دخل الفرد بها، وحجم استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها"[1]. فضلاً على أنّ هذه النظرة المادية لعملية التنمية قد انتقلت إلى واقع بلدان العالم الإسلامي وترسخت في عقول معظم شعوبها، وسيطرت على تفكيرهم، نتيجة الهيمنة الغربية، وسيطرة ثقافته خاصة مع تزايد وتسارع وتيرة العولمة.

وبناء على ذلك، فإنّ هذا الأمر يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وتبيان خصائصها ومقوماتها من المنظور الإسلامي، وبيان مجالاتها، وأيها أولى بالاهتمام.

1. مفهوم التنمية في الدِّراسات التنموية:

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نمواً، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال: نما المال نمواً أي زاد وكثر. وأما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها؛ فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معيّن كالمجال الاقتصادي مثلاً، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدد

المنارة للاستشارات

للتنمية، بينما بعضهم الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات، فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدداً إذا أطلقت فإنها تنصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية في الغالب، ذلك أنّ الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث، من خلال منظور اقتصادي.

فضلاً عن ذلك، فإنّ التلازم بين التنمية والاقتصاد في الفكر الغربي، وانتشار هذا المنظور وهيمنته الناتجة عن الهيمنة الغربية على العالم، والتبعية التي تميّز بها العالم الثالث، جعلت المؤسسات الرسمية في العالم العربي والإسلامي، ولاسيما المسؤولين عن مجال التنمية، يتجهون هذا الاتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الاقتصادي وإهمال ما سواها، ظناً منهم أنّ هذا التبني سيقود حتماً إلى تنمية بلدانهم والخروج بها من حالة التخلف والتراجع الاقتصادي إلى حالات الازدهار والتقدم، ولكن الواقع اثبت عكس ذلك.

لكنّ هذا المفهوم للتنمية الذي يجعل من الإنتاج مقياساً لها بحيث إذا توفر نمو وزيادة في الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انتفى انتفت، قد ضيّق من مجالات التنمية في المجتمعات الإنسانية، ثم حصر طاقات الإنسان المتنوعة، والتي يمكن تنميتها، في طاقة واحدة هي الطاقة المادية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك لما أنتج.

زد على ذلك، فإنّ جعل الإنـــتاج مقياساً للتنمية، بحيث تكون التنمية الاقتصادية متوقفة على الإنتاج ليس بمقياس سليم في حدّ ذاته، بل إنّ الواقع يشهد بخلاف ذلك؛ فهذا المقياس قد حقق نجاحاً باهراً في البيئة الغربية، لأنّ هذا التوجه في العملية التنموية كان متماشياً ومنسجماً مع النظرة الغربية للكون والإنسان والحياة.

وأما بلدان العالم الإسلامي فقد تبنت المنظور الغربي للتنمية وقامت بتطبيقه بغية تحقيق النمو والتطور الاقتصادي المنشود، غير أن ذلك لم يتحقق، لا لقلة أو ضعف مواردها الطبيعية. ولكن هذا التصور والتوجه الغربي في التنمية كان دخيلاً على العالم الإسلامي الذي له نظرة أو تصور خاص للكون والإنسان والحياة. وبناء على ذلك، فقد "انقضت عقود من «التنمية» وما تزال الدول –التي اصطلح على تسميتها بالنامية أو المتخلفة– تعاني من نفس الأزمات، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه"[2].

فهذا الخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكاً منهم أنّ عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الاقتصادي فحسب، لأنّ هناك جوانب أخرى

المنارة للاستشارات

لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساس للتنمية. وبناء على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة وخاصة الأنشطة الاجتماعية فظهرت «التنمية الاجتماعية» التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية.

وعلى الرغم من ظهور هذا النوع من التوجه نحو التنمية الاجتماعية، فإنّ بعضاً من علماء الاقتصاد حاولوا تسخيـــر التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند **هيجنـــز** (Higgins) الذي عرفها بقوله: "عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية...الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع"[3]. لكن علماء الاجتماع يرون غير ذلك حيث ينظرون إلى التنمية الاجتماعية على أنها "العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والخاصة المنسقة، على أنْ يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[4].

2. الفكر الرأسمالي: التنمية الاقتصادية، التنمية المستقلة والتنمية المستديمة:

لم يكن مصطلح التنمية هو السائد في الفكر الرأسمالي وإنما مصطلح النمو كان الأكثر استخداماً قبل الحرب العالمية الثانية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة في الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد." أما التنمية الاقتصادية فهي عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية إذاً هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، والشق الاجتماعي ويقصد به إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي، بحيث يسير هذين الشقين جنباً إلى جنب.[5]

ففي نظر الرأسماليين أن التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم أوسع واشمل من النمو لأن النمو لا ينطوي على تفسيرات هيكلية، كما أن النمو يهتم بالكم، أما التنمية فتهتم بالكم والكيف، فضلاُ على أن النمو يحدث بصورة تلقائية غير مخططة. بعكس التنمية التي تكون مخططة حيث تسهم الدول في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.[6]

وعلى الرغم من التباين الموجود بين كل من مصطلح النمو والتنمية فإن بعض الاقتصاديين لا يرى أساساً لمثل هذه التفرقة. بل يرى أنهما مترادفان يفسران نفس الظاهرة من غير اختلاف

المنارة للاستشارات

بينهما. ويلاحظ تاريخياً أن مصطلح التنمية الاقتصادية أخذ ينتشر مع تضاؤل فلسفة الحرية الاقتصادية وزيادة فلسفة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي.[7]

وبالنسبة لتعريف التنمية في الفكر الرأسمالي فان مصطلح التنمية مر بمراحل عديدة تبعاً لتطور هذا الفكر. ففي الفكر الكلاسيكي كان مفهوم الدخل القومي هو المحور الأساسي لتعريف التنمية فهي: " زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية".[8]

وفى العصر الحديث أصبح تعريف التنمية يأخذ معنى أوسع نسبياً، حيث عرفت بأنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقة مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه".[9]

كذلك تأثر مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالفشل الذي حدث للتجارب التنموية للرأسمالية في الدول النامية حيث نادت المجتمعات النامية بإيجاد مفهوم للتنمية يخرجها من دائرة التبعية الاقتصادية فبرز مصطلح التنمية المستقلة والذي يهتم بخلق كيان اقتصادية يتنامى ذاتياً. فالتنمية الاقتصادية المستقلة هي "الاعتماد على النفس، أي القدرة على التفكير والأداء بشكل مستقل من خلال الاعتماد على تنمية الموارد المحلية في تلبية قسم كبير من الحاجات الرئيسية. وإنها جوهر معركة استكمال التحرر الوطني الذي بدأ بالاستقلال السياسي. " وهو التحرر الاقتصادي عن طريق الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية. فالتنمية الاقتصادية المستقلة لا ترفض التعاون مع الآخرين أو الاستفادة منهم، ولكن يتم ذلك في شكل تكامل وتبادل منافع بعيداً عن التبعية.[10] فالتنمية المستقلة هي : " تلك العملية التي تهدف إلى تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي بما يؤمن استقلال القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً قدر الإمكان عن التأثيرات الخارجية ". فالتنمية المستقلة لا ترفض التعاون مع الآخرين أو الاستفادة منهم، ولكن يتم ذلك في شكل تكامل وتبادل منافع بعيداً عن التبعية. [11]

بالإضافة إلى الفشل الذي لازم تطبيق تجارب التنمية الرأسمالية في الدول النامية فإن هذه التجارب خلقت مشاكل تنموية في الدول المتقدمة اقتصادياً التي تطبق النظام الرأسمالى ومن أهم هذه المشاكل مشكلة البيئة، ومشكلة نقص الموارد والغذاء وهي نتيجة منطقية للسياسات التنموية للاقتصاد الرأسمالي التي تؤدى إلى تبذير الموارد وتلوث البيئة.

ففي بداية الثمانينات تم طرح مفهوم جديد للتنمية يضع معالجة التلوث البيئي وترشيد الموارد من أجل الأجيال القادمة في الاعتبار. وأطلق على هذا المفهوم مصطلح التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات

وعُرفت بأنها " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي."[12] ولقد خرج مؤتمر الـ(FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول." [13]

3. مصطلح التنمية الاقتصادية في الإسلام :

لقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو (العمارة) واعتبرها عبادة لله تعالى وجعلها من واجبات الاستخلاف. قال تعالى: (..هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..)(هود 61). أي طلب منكم عمارتها. ويقول **الجصاص**: "إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض الزراعية والأبنية " [14] ويقول القرطبي: " إن فيها طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب". وعمارة الأرض بهذا المفهوم تسعى لخلق مجتمع المتقين الذي يستخدم الموارد المسخرة له في التمتع بمستوي معيشي طيب مع استشعار تقوى الله في ذلك. [15]

ولقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ عمارة الأرض للدلالة على التنمية الاقتصادية ونادى المفكرين منذ صدر الإسلام بعمارة الأرض، ولقد جاء ذلك في كتاب الخلفاء إلى الولاة عندما كتب على كرم الله وجهه إلى واليه في مصر : "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، من طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد".

فكلما كان هناك توسع في عمارة الأرض ازداد نشاط الإنتاجي بكافة صوره ويزداد الدخل المتولد عنه. فمفهوم التنمية في الإسلام يظهر من خلال الهدف من التنمية، حيث ينحصر هدف التنمية في الإسلام في تحقيق مقاصد الشريعة الخمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال. وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة المجتمع الإنساني من خلال التوزيع العادل للموارد.[16]

وفى الفكر الإسلامي المعاصر أو القديم لا يوجد أفضل من ابن خلدون العالم الإسلامي في شرح مفهوم عمارة الأرض حينما تطرق إلى العمران فجعله معتمداً بصفة ضرورية على متغير السكان في أي بقعة من الأرض فكلما ازداد عدد الساكنين كلما ازداد العمران والعكس صحيح؛ فالسكان يسعون بطبيعتهم إلى إشباع حاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن. وبالتالي فإنهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني. وحيث يتعاون السكان ويقتسمون الأعمال فيما بينهم يحصلون من جراء مجهودهم الإنتاجي على أكثر من كفايتهم بكثير. ثم جعل ابن خلدون العمران معتمداً بالإضافة إلى إعداد السكان على أمالهم والتي تتوقف على المناخ السياسي

المنارة للاستشارات

والاقتصادي السائد في المجتمع فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الواجبات الشرعية مثل الزكاة، انبسطت أمال الرعايا وازداد نشاطهم الإنتاجي واتسعت الأسواق وازدادت المكاسب. والعكس بالعكس إذا طغت الدولة وأسرفت في جمع الضرائب من الناس بالإضافة إلى الجباية الشرعية بل وقد تزاحم الناس في نشاطهم الخاص حينئذ يحدث الخراب الاقتصادي.

ولقد تناول بعض الاقتصاديين المعاصرين تعريف التنمية في محاولة للاقتراب من مفهوم محدد للتنمية من منظور إسلامي وربط ذلك بالأدبيات المعاصرة، حيث عرف يوسف التنمية في الإسلام بأنها"إنتاج عالي وتوزيع عادل" [17] ويضيف(دنيا) أن المفهوم الإسلامي والوضعي للتنمية لا يختلف في عدا أن الأول يتضمن إخلاص العبادة لله عز وجل. [18]. أما(عفر) فيشير إلى أن التنمية في منظور إسلامي مرتبطة بتنمية الإنتاج وتنمية ثروة المجتمع من اجل تحقيق مقاصد الشريعة، وان التنمية معنية بتوفير متطلبات كرامة الإنسان أولا وما يلحق من متطلبات ثقافية ومادية. [19] ويرى (خورشيد) أن التنمية ترتبط بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتوفير حد الكفاية والقضاء على الفقر. [20] وعرف أحمد صفى الدين التنمية بأنها : "العلم الذي يبحث في طرق الكسب والإنفاق على ضوء الأحكام والآداب التي تضمنتها شريعة الإسلام ".[21] وعرفت التنمية الاقتصادية في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية بأنها: " علم وسائل استخدام الإنسان لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد". [22]

ومن هنا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعاً لحاجات المجتمع الإنساني الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله تعالى.

4. القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

أ. ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج:

تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي، ويعتبر وجود أحدهما ضروري بالنسبة للآخر فلا يوجد تناقض أو تناحر بين الملكيتين وهذا لأن كل منهما يحدد بسياج من القيم التشريعية والخلقية والمعنوية.

إن إقرار الملكية الخاصة هو بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك نتائج عمله، بينما تكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن حد الكفاية: مستوى لائق من العيش لكل فرد، وتمويل المشاريع اللازمة لذلك. غير أن مشاريع كلا من الملكيتين متكاملة يتمم كل منها الآخر، ولهذا فإن المنهج الإسلامي للتنمية يحدد مجالات معينة

المنارة للاستشارات

للملكية العامة لوسائل الإنتاج تكون في أغلب الأحيان الثروات الطبيعية، والمرافق الضرورية، والمنافع العامة وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات التي تعد ضرورية بالنسبة لأفراد المجتمع والتي تتكفل الدولة بتوفيرها، وبعض المجالات التي لا يكون للملكية الخاصة القدرة على الاستثمار فيها.

وماعدا هذا يكون خاضعا للملكية الفردية هذه التي تعتبر حق ثابت ولا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها إلا في حالة وجود حاجة حقيقية فيها مصلحة راجحة للمجتمع يصاحب ذلك تعويضا عادلا.

إن المنهج الإسلامي لم يحدد الملكية الخاصة، بل لقد أجاز التفاوت في الثروات شرط أن تكون وسائل وأساليب الكسب مشروعة.

ويتضح لنا من خلال هذا الطرح أن المنهج الإسلامي للتنمية ينفرد بتعايش القطاعين الاقتصاديين العام والخاص، بشكل يكمل احدهما الأخر ويدعمه، بينما تضطلع الدولة من خلال وحداتها الاقتصادية بالتكفل بقدر من النشاط لخدمة سائر أفراد المجتمع، يقوم الأفراد الخواص من خلال المشاريع الاستثمارية الخدماتية بتوفير باقي السلع والخدمات.

ب. **الحرية الاقتصادية:**

تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي للتنمية، حيث يكون الأفراد المالكين أحرارا في التصرف في ممتلكاتهم في ما يخص النشاط الاقتصادي، العمل الاستهلاك، الإنتاج، العقود وغيرها بشرط التقيد بقيود معنية تتماشى مع قيم المجتمع وتتحدد بحدود الشريعة الإسلامية وسنوجز أهم هذه الشروط في النقاط التالية:

- يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه.
- يجب أن لا يتعارض نشاط الفرد مع أهداف المجتمع واحتياجاته.
- أن يسلك في إشباع حاجاته واستغلال الموارد المتاحة بالطرق المشروعة.
- الابتعاد عن كل ما من شأنه إهدار الموارد أو إساءة استخدامها.
- مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو المجتمع في مجالي الإنتاج والاستهلاك.
- الابتعاد عن إنتاج الخبائث أو استهلاكها أو التعامل بها.
- دفع الفرائض المستحقة على الأموال كالزكاة والخراج وغيرها...
- عدم اكتناز الثروة أو حجبها أو تعطيلها عن مجال الاستثمار.
- التحلي بالقوام في الاستهلاك، فلا إسراف ولا تقتير حسب ما تقضيه الظروف المحيطة.

المنارة للاستشارات

ج. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

من القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي التدخل في الملكية الفردية، ويستهدف هذا التدخل على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة تستدعي ذلك وسنوجز أهم الحالات التي تمكن الدولة من التدخل في الملكية الفردية وذلك في النقاط التالية:

- الحالات التي تكتسب فيها الملكية بطرق غير شرعية مثل الغش بجميع أنواعه، كالغش في الميزان وأنواع السلع، وفي النقود.
- الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل الخمر والمخدرات، الميتة، الخنزير، الأصنام، آلات اللهو المنهي عنها والزنا والكهانة والشعوذة.
- الاستغلال الوظيفي، والسرقة والقمار والمراهنات، الغصب، الاختلاس، الربا، الاحتكار.
- الحقوق التي على الملكية للغير كالزكاة، الرهن، الإنفاق الواجب.
- إساءة التصرف في الملكية وسوء استخدامها، كالصغير، السفيه، وجميع حالات الإضرار بالغير.
- الجنايات التي تستدعي عقوبة مالية.
- ما تستدعيه ظروف المجتمع لحالات أخرى مختلفة.

وتتمثل أشكال التدخل في جميع الحالات فيما يلي:

- استيفاء الحقوق.
- المصادرة والغرامات المالية أو الإتلاف في بعض الحالات كإنتاج الخبائث.
- الحجز ومنع التصرف.

د. المنافسة الحرة:

من بين القواعد التي ترتكز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين، وهذا لضمان تفاعل جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية تامة لتحديد الأسعار. وكونها حرة وشريفة لأنها تخضع لضوابط تمنع ظهور العوامل التي تجعل المنافسة الحرة هدامة كما هو الحال في النظام الرأسمالي وهذه الضوابط الشرعية نوجزها فما يلي:

- منع الاحتكار بجميع أنواعه.
- منع الغش والتدليس والتطفيف والغرر.
- منع الوساطة التي يترتب عليها التأثير في حرية الأسواق.
- ضمان الحقوق العادلة لكل من المنتجين والمستهلكين.

المنارة للاستشارات

- منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.
- ضرورة تحلي المنتجين بالصدق من جهة ومراقبة الدولة المستمرة للأسواق من جهة أخرى.

5. خصائص التنمية الإسلاميّة:

أ. التطوير والتغيير:

إنّ أهم خاصية للتنمية هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساس في عملية التنمية أو ما يشابهه، مثل التقدم والرقي والتحسين وغيرها. ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لابد أن يراعى فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو يحملوا ما لا يطيقون فتفشل العملية من حيث يراد لها النجاح. ولذا، ورد في التعريف تقييد عملية التطوير والتغيير بعبارة «قدر الإمكان» مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية.

ثم إنّ عملية التغيير تكون في التنمية دائماً نحو الأحسن فالأحسن، وذلك لوجود فرق مهم بين كلمتي التغيير والتنمية؛ فالتنمية دائماً تعني التحسين والرقي والزيادة في الشيء، بينما التغيير قد يكون لما هو حسن كما يكون لما هو سيئ. وقد ورد لفظ التغيير في موضعين من القرآن الكريم، أولهما في سورة الأنفال في قوله تعالى: ((ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (الأنفال:53)، وثانيهما في سورة الرعد وهي قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ)) (الرعد:11). فالتغيير الوارد في الآية الأولى إنما هو تغيير نحو السيئ، بحيث إنّ الله لا يُغَيِّر نعمته إلى نقمة إلا إذا حصل ما يقتضي ذلك، وهو التغيير السيئ لأنفس قوم ما.

ب. الاستمرارية:

إنّ العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمناً يطول ويقصر على قدر عزائم الناس الساعين إلى التنمية. ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحققها، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن. وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء؛ بمعنى أنّ الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع.

المنارة للاستشارات

بناء على ذلك، تكون هذه العملية تواصلية استمرارية، مستمرة على مستوى الأفراد، متواصلة على مستوى المجتمعات، بحيث تتواصل العملية التنموية من جيل إلى آخر دون توقف. فإذا توقف جيل ما عن القيام بذلك يؤدي ذلك إلى خلل في العملية غالباً ما يؤدي إلى تراجع حضاري، كما حصل في العالم الإسلامي الذي شهد نهضة حضارية، ومن ثم بدأ تراجع طويل، والسبب في ذلك راجع إلى عدم استمرارية العملية التنموية وتواصلها بين أجيال مجتمع ما. فضلاً عن ذلك، فإنّ خاصية الاستمرارية في التنمية نابعة من النظرة الإسلاميّة السامية للكون والحياة والإنسان؛ فالإنسان خلقه الله ليكون خليفة له في الأرض كما قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِى ٱلارْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة:30). وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع: ((أَيَحْسَبُ ٱلإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى)) (القيامة:36)، وقوله تعالى: ((أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ)) (المؤمنون:115).

ثم إنّ هذه النظرة السامية للحياة مبنية على التصور القرآني لخلق هذا الكون وأنه ليس للعب ولا للعبث كما قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاء وَٱلارْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ)) (الأنبياء:16)، وقوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوٰتِ وَٱلارْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ)) (الدخان:38). إذن، فالإنسان لم يخلق سدى، ولا الكون خلق عبثاً أو لعباً، فلابد أن يستثمر الإنسان حياته لتنمية ما في الكون، وهي المتمثلة في عملية التعمير: ((هُوَ أَنشَأَكُمْ مّنَ ٱلارْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ)) (هود:61)، حتى يؤدي مهمّة الاستخلاف التي أوكلت إليه من قِبَل خالقه، ويقوم بعملية التنمية والتعمير خير قيام.

ويضاف إلى ذلك، أنّ الله كلّف الإنسان بتعمير الكون، وتنمية ما فيه، واستثماره. وهذا كلّه في مقدور الإنسان واستطاعته وليس فيه تكليف له بما لا يطيق، لأنّ المولى حين كلّف عباده بذلك يسّر عليهم القيام به، وذلك بأنْ سخّر لهم ما في الكون وذلل لهم الأرض تذليلاً. وقد وردت عدّة إشارات إلى ذلك في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ((ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوٰتِ وَمَا فِى ٱلارْضِ جَمِيعاً مّنْهُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لاَيَـٰتٍ لّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (الجاثية:12-13)، وقوله تعالى: ((هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلارْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رّزْقِهِ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ)) (الملك:15).

ثم إنّ قول الرسول: "إِنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا" [23] ينسجم انسجاماً تاماً مع المنظور القرآني للحياة والكون والإنسان. والرهبانية ليست بتشريع سماوي، بل هي اشتراع بشري ابتدعته الأمة المسيحية فجعله الله فرضاً عليهم ابتلاءً لهم. بدليل قوله تعالى: ((ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً

المنارة للاستشارات

وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ٱبْتِغَاء رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ)) (الحديد:27).

وعليه فأنّ الله سبحانه لم يشرع الرهبنة لعباده، بل كانت مبادرة من أتباع سيّدنا عيسى، فضلاً عن نهي الرسول عن ذلك لأنّ الرهبنة بمعنى الانقطاع إلى أداء العبادات فحسب تؤدي إلى تعطيل مهمة الإنسان الاستخلافية، وما ينتج عنها من تعطيل لعمارة الأرض وتنمية لما في الكون. ولذا، فهناك تعارض بين الرهبنة وعمارة الأرض، أو قل بين الرهبنة والتنمية، ولا يزول ذلك إلا بذهاب إحداهما وبقاء الأخرى؛ فجعل الله سبحانه وتعالى عمارة الأرض مرتبطة بالإنسان ((هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ)) (هود:61)، ونهانا رسوله الكريم عن الرهبنة، وبذلك رفعت الرهبنة المبتدعة، واستمرت عمارة الأرض المشرعة من الله، وفي ذلك إشـــارة إلى أنّ عملية التعمير والتنمية متواصلة ومستمرة، وهي ليست مقصورة على جيل دون آخر، لأن مهمـــة الاستخلاف للناس جميعاً، فليست مهمة جيل دون آخر.

ج. **الشمولية:**

المقصود بالشمـــولية في عملية التنمية الإسلاميّة أنْ تكون فيها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية (روحية، نفسية، عقلية...). فهذه الشمولية بالمعنى المتقدم تعد من خصوصيات التنمية الإسلاميّة التي تنفرد بهذه الخاصية عن سواها، حيث "إنّ القرآن الكريم يخلو تماماً من ثنائية النفس والجسد التي شـــغلت الفكر الأوربي الديني والفلســـفي، ذلك أنّ الإنســـان في المنظور القرآني هو روح وجســـم، ولم يرد في القرآن قط ما يحط من قدر الجسم". [24]

وبناء على ذلك، فلا غرابة أنْ يكون الجسم أحياناً سبباً للاختيار والتفوق على الآخرين كما ورد في قوله تعالى: ((وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَـٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ)) (البقرة:247). وحتى في مسألة الحقوق تختفي ثنائية الجسم والروح وذلك لتكاملهما ولتسوية الإســـلام بينهما، فلكلّ منهما حق على الإنسان كما ورد في قول الرسول (ص):"... إنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا". [25]

وفي هذا الإطار يمكن القول بأنّ السبب الرئيس لفشل العمليات التنموية في العالم الثالث، ولاسيما العالم الإسلامي، يعود لكونها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، حيث إنّ أكثرها يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الاقتصادية المحصورة في زيادة الإنتاج

المنارة للاستشارات

وتنميته ولو كان ذلك على حساب الجانب المعنوي في الإنسان، إذ لا عبرة به في عملية التنمية. ولا شكّ أنّ هذا الأمر يقود حتماً إلى فشل العملية التنموية عاجلاً أو آجلاً، بل إنّ واقع العالم العربي والإسلامي اليوم يعاني من هذه المشكلة في عملية التنمية، حيث "يشهد نسق القيم في المنطقة (العربية والإسلامية) صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية. وهذا التحول في القيم يهدد دون شكّ التوجه الإيجابي لقيم المجتمع ومسلكيات أفراده وجماعته، ويطرح تحدياً لعملية التنمية، والتكامل المنشودين"[26] .

ولذا، فإنّ عملية التنمية في العالم الإسلامي لابد أن تتصف بالشمولية حتى تحقق ما تصبو إليه من تطوير وتغيير لهذا الواقع المتردي، فلا تكون مقصورة على قطاع دون آخر.

د. الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف:

لا شك أنّ الله سبحانه وتعالى استخلف الإنسان في الأرض، وسخر له ما في الكون جميعاً، وجعل الأرض له ذلولاً، ليسير له عملية القيام بمهمّة الاستخلاف وتعمير الأرض. ولكن الأمر المعضل الذي يعسر علاجه هو غياب الوعي من قِـــبل أبناء العالم الإسلامي بمقصود الشارع من الاستخلاف. وقد تقدم الكلام على معنى الاستخلاف أثناء بيان ما المقصود بالاستمرارية في عملية التنمية من منظور إسلامي، وهنا يجب توضيح أهمية الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف في عملية التنمية، إذ لا يكفي مجرّد العلم بذلك ومعرفته، بل لابّد أنْ يكون هذا الوعي حاضراً أثناء القيام بهذه المهمّة ومصاحباً لها، بل لابد أنْ يكون دافعاً قوياً نحو قيام أبناء العالم الإسلامي بمهمتهم نحو حصول التنمية الحضارية.

ولذا، فإنّ الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف يكون خير دافع للعالم الإسلامي من أجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض واستثمار ما في الكون. وسبب ذلك أنّ الإنسان لابد أن يكون له هدف يسعى إليه، ودافع ديني أو عقدي يكون حافزاً له للعمل وبذل الجهد، بغض النظر عن قيمة هذا الدافع ونوعيته. وكلّما كان واعياً ومستحضراً لذلك الدافع الديني أو العقدي كان جهده أكثر وعمله أفضل، ولاسيما إذا كان المطلوب منه مستمراً طيلة حياته ومتواصلاً بين الأجيال، مثلما هو الحال بالنسبة للاستخلاف في التصور الإسلامي. وهذا الأمر يستدعي من المسلمين اليوم استعادة الوعي الذي كان عليه حال الجيل الأول، الذي قام بالتنمية وأنجز تبعاً لذلك حضارة وقام بمهمّة الاستخلاف خير قيام. ولا أقصد بالوعي هنا مجرّد العلم النظري بمقصود الشارع من الاستخلاف، بل ينبغي أنْ يكون هذا الوعي أو هذا العلم مقترناً بالعمل، فلا يكون مجرّداً عن العمل، فإنّ مثل هذا الوعي، وهو حال الأكثرية من أبناء العالم الإسلامي اليوم، لا يحقق المراد منه،

المنارة للاستشارات

ولذا اقترن الاستخلاف بالعمل والتكليف، كما في قوله تعالى: ((ثُمَّ جَعَلْنَـــاكُمْ خَلَـــٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)) (يونس:14).

ه. **الرعاية:**

إنّ التنمية التي تحقق نهضة حضارية ليست بعملية فردية، بل هي عملية حضارية يشترك فيها أفراد العالم الإسلامي جميعاً، وتتضافر جهودهم لتحقيق التنمية المطلوبة للنهضة. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن يتولى أولو الأمر في العالم الإســـلامي تبني المشـــروع التنموي والسهر على تنفيذه وأنْ يحظى برعايتـــهم ويحثوا الناس على ذلك فـــ"إنّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"[27] .

وبناء على ذلك، فإنّ المقصود بالرعاية هنا أنْ يهتم أولو الأمر في العالم الإسلامي بأمر التنمية، وأنْ تكون الرعاية شاملة لمجالاتها جميعاً. فضلاً عن ذلك، فلابد أنْ تكون هذه الرعاية متوفرة للجميع فلا تكون متوفرة لفئة وغير متوفرة لأخرى، لأنّ ذلك من شأنه أنْ يجعل عملية التنمية مقصورة على فئة معينة، وبذلك تكون التنمية تنمية نخبوية لا تؤتي أكلها لتحقيق نهضة حضارية. ثم إنّ عملية التنمية لكي تؤدي مهمتها لابد أنْ يتوفر فيها عنصر التخطيط والتنظيم الذي يحرص على ذكره كثير من التنمويين أثناء تقديم مفهوم لمصطلح التنمية. وزيادة على ذلك، فإنّ حديثنا هنا عن التنمية وليس عن النمو، لوجود فوارق بينهما، أهمها أنّ التنمية تعني تدخل الدولة بالتخطيط والتنظيم لإجراء عملية التطوير والتغيير السريع، بينما النمو يكون تلقائياً دون تخطيط ويعبّر عنه أيضاً بالنمو الطبيعي[28] ، ومعنى ذلك أن التنمية لابد أنْ تتم تحت رعاية وتدخل الدولة.

ولذا، فالتخطيط والتنظيم، لعملية التنمية يُساهم إسهاماً كبيراً في نجاحها، ولاشك أنّ مثل هذا الأمر لا يقوم به إلا من له القدرة على ذلك وهي الدولة، عبر أجهزتها ومؤسساتها التي تستطيع أنْ تشرف على تسيير العملية التنموية تخطيطاً وتنظيماً وتنسيقاً وتنفيذاً. وهذه الأمور كلّها تدخل تحت معنى الرعاية. وعموماً، فإنّ الرعاية بالمعنى المتقدم لابد من توفرها في العملية التنموية، حيث إنّ المبادرات الفردية والتنمية النخبوية مع غياب التخطيط والتنظيم لا تجدي نفعاً ولا تحقق نهضة حضارية. ناهيك عن أنّ الحقائق التاريخية تؤيّد ذلك، إذ إنّ الأمم التي حققت نهضة حضارية إنما كانت بفضل العملية التنموية الشاملة المخططة والمنظمة تحت رعاية أولي الأمر منهم.

و. **التعاون والتكامل:**

فإذا قام أولو الأمر في العالم الإسلامي بواجب الرعاية للتنمية، من حيث الاهتمام بها والتخطيط لها وتنظيمها وتوفيرها لأفراد المجتمع جميعاً، فبعد هذا كلّه لابد من استجابة المعنيين بعملية

المنارة للاستشارات

التنمية وهم أفراد الأمة الإسلاميّة وذلك بالتعاون فيما بينهم، ولاسيما أنّ شرعنا الحنيف يحثنا على التعاون فيما فيه خير وصلاح كما قال تعالى: ((وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ)) (المائدة:2)، وكما قال تعالى: ((إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ)) (الأنبياء:92)، وقوله تعالى: ((وَإِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ)) (المؤمنون:52). ولذا، فإنّ عملية التنمية لابد أنْ تكون تنمية للأمة الإسلاميّة كلّها، وذلك بتعاونهم فيما بينهم وتكاملهم، وإلا فلا تنمية بفقدان ذلك كلّه. وليس يخفى على ذي لبّ أنّ التنمية في العالم الأوربي، التي كانت تنمية للأمة الأوربية كاملة، شملت أوروبا كلّها رغم ما بينهم من خلافات واختلافات تم تجاوزها من أجل التنمية. وهذا النوع من التعاون يكون على مستوى إقليمي، بحيث إنّ كلّ إقليم من أقاليم العالم الإسلامي يقوم أفراده بتعاون داخلي من أجل إحداث تنمية إقليمية. فإنْ تحقق ذلك، يُنتقل إلى نوع آخر من التعاون أسمى وأرقى من الأول، بحيث يتجاوز حدود الإقليم الواحد ليحدث تعاون خارجي بين أقاليم العالم الإسلامي جميعاً. وهذا النوع من التعاون الخارجي عبرت عنه بالتكامل الأممي، لأنّ لكلّ إقليم إسلامي خصوصيات يتميّز بها عن غيره كما أنّ له نقائص.

فإذا تم التكامل فيما بينهم في مجال التنمية؛ فيستفيد كلّ إقليم إسلامي من خصوصيات ومميّزات الآخر، كما يستكمل النقص الذي به من غيره، ولا يتحقق ذلك إلا بالتكامل الأممي. فضلاً عن ذلك، فإنّ هذا التعاون التكاملي يحقق وحدة العالم الإسلامي فيزداد أمر التنمية قوّة، على خلاف ما لو كانت هناك فرقة واختلاف بين أقاليم العالم الإسلامي فتضعف عملية التنمية وتؤول إلى الفشل، وصدق الله العظيم إذ نبه على هذا الأمر بقوله تعالى: ((وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ...)) (آل عمران:103)، وقوله تعالى: ((وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ)) (الأنفال:46).

ز. **الاستقلالية:**

لكلّ أمة خصائص تميّزها عن غيرها، ولها تراثها الديني والمعرفي الذي يكوّن بمجموعه ثقافتها الخاصة بها. وبناء على ذلك، فإنّ العملية التنموية لابد أنْ تكون نابعة من خصائص ومميّزات تلك الأمة، منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، ولا تكون مستعارة أو مستوردة. وبعبارة أخرى، فإنّ عملية التنمية لابد أنْ تتم بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أنْ نطلق عليها «تنمية مستقلة». وعليه، فإنّ العالم الإسلامي إذا أراد أنْ يقوم بعملية تنموية ناجحة وأنْ يحقق نهضة

المنارة للاستشارات

حضارية فليس من سبيل أمامه إلا التنمية المستقلة التي يعتمد فيها على ذاته، ولا ينتظر تنميةً أو تطويراً من الآخرين ولكن ينتظر منهم تعميقاً لتنمية التبعية ومزيداً من الاستغلال.

6. مقومات التنمية الاقتصادية في الإسلام:

إن نجاح واستمرار التنمية الاقتصادية يستوجب تدعيمها وتقويتها وذلك بتركزها على مقومات أساسية نذكر منها:

أ. التربية الإسلامية للإنسان:

يقول مالك بن نبي: " ظهرت الآثار الاجتماعية للمسلم والتي تتنافى مع الأوضاع الاقتصادية التي حددتها وفرضتها الحضارة الغربية منذ اللحظة التي وقع فيها في الأحبولة الاستعمارية فأصبح العميل المستبد المستغل للاقتصاد الحديث"[29]. وتنطوي هذه المقولة القيمة على كيفية إغراء المسلم وراء الحضارة الغربية التي غذاه الاستعمار إياه بتجريعه القيم والأخلاقيات الغربية و ذلك في أسلوب يتنافى مع واقع وقيم ومقومات وبيئة هذه الشعوب، واستطاعت الحضارة الغربية تربية الفرد المستعمر على أنماط وأفكار ظهرت آثارها الاجتماعية متنافية منذ الوهلة الأولى مع الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الحضارة الغربية، ولقد تنبه المستعمر في بداية استعماره إلى خطورة المنهج التربوي وآثاره على تنشئة الأجيال فبدأ بمحاربة كل ما له صلة بالأصالة والأخلاق الإسلامية حيث أغلق كل المدارس التي كانت تهدف إلى العمل على توعية الأفراد وتعليمهم وأنشأ هياكل تربوية علمانية تستمد فلسفتها التربوية وأهدافها من النظم الاجتماعية الغربية التي تتعارض مع معتقداتنا وقيمنا وأخلاقنا الإسلامية.

ولهذه الأسباب مجتمعة اعتبر النظام التربوي في أي مجتمع من أهم المقومات التنموية لأنه يشتمل على الأهداف والمبادئ المستمدة من قيم ومعتقدات المجتمع التي يتم غرسها في نفوس الأجيال.

ولما كانت غاية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي الإنسان نفسه لا تستعبده المادة، ولا يستغله الغير وباعثها هو توفير حد الكفاية لكل فرد من مجتمع كان لابد من الاهتمام بهذا العنصر الفعال: (الإنسان) وتقويمه تقويما جذريا بحيث يصبح يتماشى ويتفاعل ويطبق ويعمل على تدعيم القيم والأخلاقيات التنموية الإسلامية، وذلك بتطوير النظم التربوية القائمة على نظم تتجسد فيها خصائص المنهج الإسلامي وتسعى إلى تحقيق الأهداف المنوطة برقي الإنسان وازدهاره ماديا ومعنويا.

المنارة للاستشارات

ب. **الإعلام الإسلامي:**

إن المتابع لواقع المجتمعات الإسلامية يستخلص أن جل وسائل الإعلام تابعة للغرب سواء كانت مرئية أو سمعية أو المكتوبة أو وسائل ترفيهية أو قنوات تثقيفية لا تعكس معتقدات وتصورات الأفراد، بل أنها أصبحت تخلق عندهم ازدواجية وهمية تساعد على تفكك المجتمع وانتشار الأمراض الاجتماعية بشتى أصنافها فانتشار الوسائل السمعية البصرية على مستوى واسع من العالم الإسلامي وتوسع شبكات البث التلفزيون من شتى المحطات ومن أبعد المسافات وانتشار وسائل الالتقاط مع فقدان الوعي لدى كثير من الأفراد في تحنيد التقاط البرامج الغربية من ناحية وهزل وتشابه مع عدم الإتقان مع البرامج المحلية ساعدت كلها على توصيل الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالحضارة الغربية إلى بيوت المسلمين (من اختلاط جنسي وأنماط استهلاكية وتفكك أخلاقي وغيرها أما الجانب التثقيفي لوسائل إعلامنا فلا يغدو أن يكون هامشيا وبعيدا عن المقومات الحقيقية للأفراد، فهو لا يتعدى جزءا متناثرا من الخير في المحيط من الشر المتجسد في بقية الجوانب الإعلامية الأخرى.

ومما سبق نلاحظ بأن للمؤسسات الإعلامية الدور الفعال والخطير في نفس الوقت في تنشئة الأجيال لأنه يساعد الأفراد في المجتمع على التحلي بالقيم والأخلاق التي تخدم التنمية الأصلية النابعة من واقعهم المعاش وخطير لأن انحرافه يؤدي إلى تعميق التبعية الخلقية وغيرها للخارج.

ومن هذا كان واجبا بل لزاما على الأمة الإسلامية مراجعة الهياكل الإعلامية من بشرية وفكرية المتوفرة لديها، وتوجيهها لتتماشى مع القواعد العامة للإسلام، بالإضافة إلى توفير الإطارات التي تجمع بين الكفاءة والفهم الصحيح للإسلام حتى يتمكنوا من تحليل الأخبار من منظور إسلامي، وتنقية البرامج من الشوائب الخلقية التي تعتبر من المبادئ الروحية للمجتمع وذلك لتستطيع أن تربي أجيالا إسلامية ذات فهم صحيح تستطيع أن تحرك طاقاتها الكامنة وأفكارها الجديدة الجادة في خدمة التنمية الاقتصادية ورقيها.

ج. **التقدم التكنولوجي:**

يقول المولى عز وجل: " وقل ربي زدني علما " (طه، الآية 111). يتبين من الآية أن الإسلام اهتم بزيادة واستمرارية العلم، وقد تركزت مطالب العلم في الإسلام على دعامتين هما:

- **الدعامة الأولى: أفاق العلم:** ويهدف إلى قابلية العلم ونموه وتماشيه مع كل عصر وظرف لأن العلم ليس له حدود وما توصل إليه الإنسان من مخترعات تكنولوجية وطرق عملية ومناهج مختلفة سواء في العصور السابقة لعصرنا أو في عصرنا الحالي إلا قليلا من هذا الكون الزاخر وفي هذا يقول المولى عز وجل: " وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "(الإسراء، الآية 85).

المنارة للاستشارات

هذه القلة التي نؤمن بها تدفعنا إلى اتخاذ كافة الأسباب والوسائل للاستزادة من هذا العل. والكشف أكثر عن القوانين العلمية الموجودة في الكون وذلك لتسخير الطبيعة أكثر فأكثر لخدمة البشرية، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يزال الإنسان طالبا ما طلب العلم فإن ظن أنه علم فقد جهل). ونستنتج من هذا العرض المبدئي أن العلم يتصف بخاصية التطوير المستمرة وأن الإنسان مطالب بتطوير وتنمية هذه الخاصية.

✍ **الدعامة الثانية: الاستفادة من أي تقدم علمي:** ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اطلبوا العلم ولو كان في الصين). ويتبين من الحديث الشريف أن الإسلام يدعوا إلى الاستفادة من أي تقدم علمي مهما كان زمانه أو مكانه، وهذا يهدف إلى فتح أبواب العلم والمعرفة أمام الفرد المسلم بغض النظر عن الجبهة المأخوذة منها العلم. وفي هذا يقول على بن أبي طالب: (العلم ضالة المؤمن، فخذوه ولو من أيدي المشركين). ومن الملاحظ في عصرنا الحاضر أن العلم قد قفز قفزات واسعة بسب التقدم العملي الكبير بين الدول واستعمال الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية، وهذا ما يطلق عليه اسم التكنولوجيا التقنية التي تعرف بأنها تطبيق العلم على الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم بحيث ينتج عن ذلك وسائل إنتاجية جديدة تزيد من الكفاية الإنتاجية للعناصر السابقة، وتهدف التكنولوجيا إلى توظيف مجموع الوسائل لتسخير الطبيعة المحيطة بالإنسان، وتطويع ما فيها من موارد وطاقات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، وتعتبر التكنولوجيا في عصرنا الحالي القوة الفعالة والسلاح الفتاك الذي تمتلكه قوى الغرب وتسيطر به مجموعة الدول التي لا تملك مثل هذه التكنولوجيا، ومن هنا كان لابد من أجل أن تحقق الدول الإسلامية نموا اقتصاديا متزايدا ومستمرا أن تستخدم الوسائل العلمية الحديثة التي تكمل دور الموارد البشرية والمادية في إحداث التنمية المطلوبة. والتنمية المطلوبة في المجتمعات الإسلامية هي تنمية تنبع من واقع وبيئة المسلمين لذلك فالتنمية المطلوبة يجب أن تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته إذ ما يصلح لمجتمع أخر يختلف عنه في ظروف وبيئته. أي يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية وهذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد المتوفرة وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لها. إن وجود الموارد البشرية والمادية كما و نوعا لا يكفي وحده لتحقيق الاستخدام الأمثل، لثروات المجتمع الأخرى الذي يستدعي تطوير الوسائل العلمية الحديثة والمتمثلة في المعارف المغذية المجسدة في وسائل الإنتاج والتسويق والإدارة والاستهلاك وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف التنموية وبكلفة منخفضة، وقد يحتاج المجتمع الإسلامي في الأطوار الأولى للتنمية إلى استيراد الوسائل التكنولوجية غير أنه يجب تطويعها مع الواقع المعاش ولا يتسنى ذلك إلا بتكوين الإنسان الذي يخرج بعد مدة من فكرة الاستيراد إلى فكرة الإبداع والاختراع،

المنارة للاستشارات

وبذلك يستطيع الفرد المسلم من توطين الوسائل العلمية وجعلها أكثر فائدة وبصورة لا تتعارض مع معتقدات وآمال وطموح وقيم هذه المجتمعات. إن عملية توطين وتطوير التكنولوجيا لا يقدم إنتاجه الأمثل إلا إذا استنبط من داخل أرض المجتمع تبعا لمشاكله واحتياجاته وهذا ما يدعوا إلى تحقيق مناخ علمي فعال يساعد على تفجير الطاقات والإمكانيات العلمية لأبناء هذه المجتمعات.

✍ **دور الدول الإسلامية في التنمية:** يرى الإسلام وجوب دولة قوية تضطلع بمهمة تنمية المجتمع واستمرارها وتقيم شريعة الله، وهو ما يفهم من قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن). وهذا يعني أن الدولة في الإسلام لا تقتصر مهمتها على حفظ الأمن في الداخل والدفاع عن الوطن في الخارج بل تتعدى إلى الأعمال المتعلقة بالسهر على تحسين وترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالدولة في الإسلام مسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحاجات اللازمة للأفراد، ويتسنى ذلك بتوفير فرص العمل اللازمة لكل فرد، وذلك بتهيئة وسائل العمل لكي يستطيع الأفراد المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع. ومن هنا يمكن للأفراد العيش الكريم من ثمرة أعمالهم ومن أهم الأدوار التي تضطلع بها الدولة الإسلامية ما سيأتي ذكره باختصار:

- إنشاء المرافق العامة وتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كإنشاء المشاريع الكبرى ذات الاستثمار المالي الكبير، التي تساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية زيادة إثراء المجتمع، ومن ناحية أخرى القضاء على البطالة وإشراك الفرد في الثروة العامة للمجتمع، من جهة إنتاجها والاستفادة بها.
- تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية التي تساعد على حدوث التنمية الاقتصادية كتشجيع الزراعة والصناعة والخدمات التربوية والصحية وتعبيد الطرق وإنشاء السدود والموانئ وشق الطرق وبناء الجسور وما إليها من المراحل والخطوات التي يستلزم بها القيام بعملية التنمية الاقتصادية.
- التوازن الاجتماعي والذي يعتبر من أولويات الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها الإسلام وذلك للوصول إلى تنمية أساسها العدالة الاجتماعية الحقة. فالإسلام دين الوسط، دين التوازن. فالتفاوت الطبيعي في القدرات الجسدية والذهنية يقره الإسلام ولا يرى في طياته تناقضا مع جوهر التوازن الاجتماعي طالما أن العمل الإنساني هو المصدر الحقيقي للقيمة وان التمايز بين أفراد المجتمع لن يكون غير هذا الأساس. وعلى ذلك يقوم التوازن الذي كفله الإسلام تأسيسا على ضمان مستوى واحد من المعيشة لأفراد المجتمع المسلم، لا مستوى واحد من الدخل. وانطلاقا من هذا يكون دور الدولة الإسلامية في العمل على تحقيق التوازن في مستوى معيشة سائر أفراد أن يتفاوتوا ويختلفوا في دخولهم حسب العمل المقدم وهذا يعني بان الإسلام يقر التفاوت المحتمل الذي مصدره العمل في إطار الحدود الشرعية.

المنارة للاستشارات

د. (التكافل العام) الضمان الاجتماعي:

يقوم مبدأ الضمان الاجتماعي في المذهب الإسلامي على دعامتين:

أولا: **التكافل العام بين أفراد المجتمع:** ويعني أن يعيش سائر المسلمين في تآخ يكفل بعضهم بعضا وقد جعل الإسلام من هذه الكفالة فريضة على كل مسلم ومسلمة في حدود طاقة كل فرد، وفي هذه يقول الرسول (ص): (ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع) [30].

وقد أوجب الإسلام على الأغنياء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين والعاجزين عن الكسب من أقربائهم تبعا للحدود الشرعية، وأوجب على أهل كل حي أن يتكافلوا ويتعاضدوا حيث يسد شبعانهم حاجة جائعهم[31] . وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه)[32]. ومن هنا تعتبر الكفالة هي التعبير الواقعي على الأخوة والتضامن بين سائر أفراد المجتمع.

ثانيا: حق المجتمع في موارد الدولة: ويظهر هذا فيما إذا كان الفرد عاجزا عن العمل أو أن دخله لا يكفيه لسد حاجاته الحقيقية، فحق للدولة تأسيسا على حق المجتمع في مصادرة الثروة توفر لكل فرد سواء كان عاجزا أو معوزا حد الكفاية من المعيشة كما يجوز للدولة التدخل في النشاطات الاقتصادية عند الضرورة، وقد يكون التدخل مباشرا مثل إقامة قطاع عام قوي قادر على القيام بدور فعال، أو غير مباشر كتدخلها لتنظيم العمل ومراقبة السوق ومنع الغش والتدليس والاحتكار ومحاربة الربا وغيرها، فضلاً عن دورها في حفظ الأمن الداخلي والخارجي وذلك بتكوين جيش إسلامي متطور يعتمد على إمكانياته الذاتية من عدة وعتاد.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

التنمية الحقيقية للعالم الإسلامي لا تتم عن طريق الاستيراد أو تقليد نموذج معيّن في التنمية، بل لابد أنْ تكون نابعة من داخله معبّرة عن وعيه وإدراكه بأنّ عملية التنمية لابد أنْ تكون مستقلة بعيدة عن أي تأثيرات خارجية وغريبة عنه. ولا غرابة أنْ يكون السبب الرئيس لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، ولاسيما العربي منه، أنها لم تكن مستقلة، بل كانت متصفة بالتبعية والتقليد للنموذج الغربي في التحديث والتطوير.

ولذا، فقد ذهب كثير من المهتمين بالتنمية في العالم الثالث إلى أنّ «أزمة التنمية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي وعدم قدرة هذا الفكر على تحليل أوضاع الدول المتخلفة، هذا الفكر بما في ذلك التراث الفكري التنموي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية...أي يجب الاعتراف بأننا مازلنا بعيدين عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل»[33]. زد على ذلك، فإنّ الواقع التاريخي يصدّق ذلك، إذ إنّ الأمم قديماً وحديثاً حققت شهودها الحضاري بالاعتماد على ذاتها من خلال ما حققته من استقلالية في التنمية، وليس ببعيد عنّا التنمية الحديثة في اليابان وما نتج عنها من تحديث وتطوير لمجتمعها مع احتفاظها بثقافتها الخاصة ومعتقداتها ولغتها. وبناء على ذلك، "نستطيع أنْ نجزم، من خلال الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلاميّة اليوم، أنّ عملية النهوض التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يُمكن أنْ تحقق إلا من الداخل الإسلامي"[34]، أي عن طريق استقلاليتها بالعملية التنموية، فإذا تم تجاهل هذا الشرط الضروري في التنمية أو التخلي عنه فإنّ ذلك يساهم في تكريس التخلف ويزيد في تنمية التبعية. وهذا الأمر يفسّر لنا فشل التجارب التنموية في العالم الإسلامي منذ أربعة أو ثلاثة عقود تقريباً، إذ كانت تجاربهم تنمية للضياع، وضياعاً لفرصة التنمية الحقيقية، وهي التنمية المستقلة، والتي عبّر عنها تعبيراً دقيقاً بعض الباحثين إذ سماها: «التنمية المفقودة»، يقول جورج قرم في هذا الصدد: "ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعياً، واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري، ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية هي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع"[35]. ولكن استقلالية التنمية لا تعني بالضرورة عدم الاستفادة من الآخرين ومن تجاربهم، بل يبقى المجال مفتوحاً للاستفادة من تجارب الآخرين، فليس هناك منافاة بين الاستقلالية والاستفادة، ولكن المنافاة واقعة بين الاستقلالية والتبعية لكونهما ضدان لا يجتمعان؛ فإما استقلالية وإما تبعية.

المنارة للاستشارات

الهوامش والمراجع:

1. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 13.
2. عارف نصر محمد، نظرية التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 1992، ص 39.
3. عيد إبراهيم حسن، دراســات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة، مصر، 1990، ص70.
4. شوقي عبد المنعم، تنمية المجتمع وتنظيمه، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1961، ص 43.
5. كلاؤس روزه، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا، 1990، ص14.
6. عاطف السيد، دراسات التنمية الاقتصادية، دار المجمع الفكري، جدة، 1968، ص10.
7. نعمه الله نجيب إبراهيم، إسماعيل حسين إسماعيل، أسس الاقتصادي الكلي، جامعة الإسكندرية، 1998، ص225.
8. محمد عجيمية، علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة، مصر، 1998، ص35.
9. مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، جامعة قاريونس، ليبيا، ص30.
10. عادل حسين، تجربة مصر في التنمية الاقتصادية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص412.
11. سعد فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والإستراتيجية والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص355.
12. ميلو فانيا، التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 1994، ص 150.
13. راكز هاويت وليم، نحو عالم مستديم، ترجمة إلى العربية، مجلة العلوم، العدد1 الكويت، 1990، ص 25.
14. إحكام القرآن للجصاص، الجز الثالث.
15. تفسير القرطبي، دار الشعب، القاهرة ، 1372هـ، تحقيق الردواني، ط2ج9، ص56
16. يوسف إبراهيم، المنهج الإسلامي في التنمية في الإسلام، ص431.
17. يوسف إبراهيم ، نفس المرجع، ص431.
18. شوقي دنيا احمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي – دارسة مقارنة – مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1984، ص96.
19. محمد عبد المنعم عفر، التخطيط والتنمية في الإسلام ، ص125.
20. احمد خورشيد،إستراتيجية التنمية في مفهوم إسلامي،كتاب الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،دار براسي، 1980، ص135.
21. الفنجرى محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، دار عكاظ، الرياض، 1981، ص18.
22. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الأصول الشرعية والإعمال المصرفية في الإسلام، القاهرة، 1982، ص82.
23. أخرجه أحــمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، ورقمه 24706، والدارمي في سننه، كتاب النكاح، ورقمه 2075.
24. الجابري محمد عابد، الروافد الفكرية العربية والإسلاميّة لمفهوم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 49.
25. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب ورقمه 65669، ومسلم، كتاب الصيام، ورقمه 1973.
26. الكواري علي خليفة، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت: مركز دراسات الــوحدة العربية، 1985، ص32.
27. الهندي، علاء الدين علي المتقي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، بيروت: الدار العلمية، 1998،213/7.
28. انظر: الرداوي تيسير: التنمية الاقتصادية ،حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1985، ص 78-80.
29. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار القلم بيروت، بدون سنة، ص 16.
30، 31، 32 موطأ الإمام مالك، دار القلم بيروت تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ص328.
33. الرداوي تيسير، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص290.
34. عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص9.
35. جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص6.

المنارة للاستشارات